على موازن الكوفيين وقد تقدمت عند باب المبتدأ والخبر المتعدي وله علامتان احداهما
ان يصح ان ينصب به هاء ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم
بقوله • علامة الفعل المعدى ان نصب هاء غير مصدر به نحو عمرا • العلامة الثانية
ان يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام • بان يستغنى عن جره بحرف زائد فيه ترجح الكافية
وزاد في التسهيل بالجر اي وذلك مخصوص بالجر الا ترى انك تقول زيد مر به فيصل
به ان تضرب هاء ضمير غير المصدر وهو زيد ترجح تقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصرف
كنته فانه يصرف على كون انه انصب به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر
والا ترى انك تقول هو مصروف ويكون مصروفا بانا اما غير مغني الجر بحرف جر كالمختص بالاجراء
من نحو ثمرون الدار فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الدار مثمرة ولكنه
ليس بمتعد فلا يكون مثمتعديا والمتعدي بحذفه اي بنصب المفعول به كضربت زيدا وتوهمت
الكتب اي ظننت الا ان ذلك المفعول به عين الفاعل فانه يرجع على النائب عن الفاعل
كضربت زيدا وتوهمت الكتب فرجعهما وبنا البعضين للمفعول والى هذا اشار الناظم
بقوله • ما نصب به مفعول ان لم ينب • عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به
منصوب بالفعل وجره هو قول البصريين ولكن الكوفيين وفقا لهشام
الناصب له الفاعل وقال الفراء الكاهي وقال الخلف الاحمر معنى المفعولية وذهب جماعة
منهم الفارسي الى ان اصل العمل للافعال وجماعة هشام ان نصبه بدور مع الفاعل وجوبا
وعزما والزوراني يعبر العلية وجماعة الكسائي ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد والعمل
بعض الكلمة دون بعضها الخ وجماعة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول وبعضه
الفعل الشيء قائم به واسناد الفعل الى الفاعلية انما هو بذات الشيء او الى من عنده هاء الضمير
بون هذه الى بما يتصل الى ذكره وعلم من تصحيح الفعل المتعدي ينصب المفعول به ان يعتبر
الفاعل ينصبها المتعدي واللازم فالمعدى المفعول به ما لا ينصبه الا المتعدي النوع
الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان عدميتان وعشرة وجودية وهي
مكررة فالاولى والثانية ان لا تصل به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول
تام وله الكرم الا ترى انك لا تقول زيد خرجه عمرو فيتصل خرج ضمير غير المصدر وهو زيد
ولا تقول هو مخروج به فيبنى منه اسم مفعول وانما تقول الخروج خرجه عمرو فيتصل
به هاء ضمير المصدر وهو الخروج وهو مخروج به او اليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول
ناقصا لاحتياجه الى حرف جر والثالثة ان يزيد على ثلاثة بالثاء المهملة وهي
الطبيعة والسليقة وهي في الاسمية ما ليس حركة جسم مزوجها ملازم للذات غير
منفك عنها نحو جرو وشمع من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة انه لا يشعر لها
بما يصدر عنها وضم عين الفعل لما يستدل انها والطبيعة التي الزاتا عنه صدور كذا الافعال
منها فانه تطارح الفطاري والتي الاشارة بقوله • وحتم لزوم الافعال الثلاثة • العلامة
الرابعة المذكورة في قوله او ان يزد على ثلاثة وله الهاء المفتوحة والظاء المعجمة
وهو الى العرض ما ليس حركة جسم مزوجها غير ثابت دائما كمرض وكسل ونحوهما
شبه بكسر العين فيبنى فعل منه اسم فاعل ولا يلزمها اسم فاعل ولا يلزمها الاشارة بقوله
او عرضا العلامة الخامسة المذكورة في قوله او ان يزد على ثلاثة فكخطا

وطلب

يحتمل ان تكون هي الجاهزة وعن ان تكون هي لذا ما منهي وتبعه البيطاوي والجواب
الخ والاولى ان يقول المدرج في المغني وانما جزم الجاري ان تكون هي لو نيتها وانما
اختلف العلماء في المقدر من الجزم في جواب لا لاختلافهم في سبب نزولها فقال
في الحقيقة في الوقت انتهى وما ذهب اليه المؤلف من ان عمل ان وان نصب بعده
الجزم هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال ان ما اورده امثلة من الجزم وتبر
ما قال ابن الموضع جزم لكان موافقا وله نظائر نحو قولهم لا ابا لك فقال النصب عن
الخليل فقضى هذا ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلم من ان الخليل يقول بالجر سهو
يقاس على ان وان غيرهما اما لفظ الجزم السكون الفعل والاصل السكون خلافا للاخفش
الاصغر علي بن سليمان النحوي الذي تلميذ ثعلب والمبرد نشأ بمصر الاخفش البصري ابي
الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر عبد الحميد وهو ابو الخطاب شيخ
سيبويه والاخفش اخر عش نحويا والسيبويه يقول اربعة فصل
يعني الفاعل الاصل انه يتقدم على بعض اخر واصالة المفعول اما لكونه
مبتدأ في الاصل والاخر خبرا كما في باب كان او لكونه فاعلا في المعنى والاخر مفعول معنى
كما في باب اعطى او لكونه مسببا ومكملا لغيره نحو ظننت زيدا قائما وتقول او الاخر مغير
نحو جر نحو مررت بزيد او تقديرا كما في باب اختار فيقدم ذكر المبتدأ في الاصل والفاعل معنى
والمجرور على غيره ولذلك جاز ظننت زيدا قائما فيقدم زيدا على قائما لان زيدا
مبتدأ في الاصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فيقدم زيدا
على درهما لان زيدا فاعل معنى والاخر والفاعل المقدم على المفعول ومن جاز اعطيت درهما
زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن
مالك في شرح التسهيل واخترت زيدا القوم لو من القوم فيقدم زيدا لانه مجرور غير
مغير لفظا وتقدم او القوم مغير تقدم او من القوم مغير لفظا والمجرور مقدم على
المغير لان علقة ما تعدى اليه العامل بنفسه او من من عليه ما قد تعدى اليه بواسطة
ومن ثم يقال اخترت من زيد او يقال اخترت القوم اخترتهم الا على لغة من اجاز
ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا والتقدم في ذلك كله جائز
والى هذا يشير قول الناظم • والاصل سبق ما على معنى ثم فيوجب الاصل يجب التقدم كما
اشار اليه الناظم بقوله • ويلزم الاصل لموجب عرا • كما اذا خفيا اللبس كخفت
زيدا عمرا او كاعطيت زيدا عمرا او كاخترت الخمسة العشرة ويأتي فيه البحث التقدم في
باب الفاعل عن ابن الحاج او كان الثاني محصورا كما ظننت زيدا الا قائما وكما
اعطيت زيدا الا درهما وما اخترت زيدا الا القوم وبقي فيه الخلاف التقدم في باب
الفاعل او كان المفعول الثاني اسما كما هو او المفعول الاول ضمير نحو العالم
ظننته مجتهدا او انا اعطيتك الكوز والبرصان اخترتهم القوم وبقي فيه
ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله
بالفعل وانفصاله بالخبر وهو ابتداؤهم ان ظننت فرمته على الضمير والضمير في ان شئت
اخرته عنها وقد يمتنع الاصل يجب التأخير واليه اشار الناظم بقوله
ونزلوا الاصل تقدما فيرى • كما اذا اتصل المفعول الاول بضمير المفعول الثاني

خ ما قاله

Copyright © King Saud University